الفصل السابع

فضيحة لافون : الإرهاب من أجل الضغط على الغرب

أولاً: البدء، فوراً، فى عملية من أجل منع أو تأجيل الاتفاق المصرى ـ البريطانى. الأهداف هى: واحد، مراكز ثقافية وإعلامية؛ اثنين، المؤسسات الاقتصادية؛ ثلاثة، سيارات تابعة لممثلين بريطانيين وبريطانيين آخرين؛ أربعة، أى هدف يؤدى تخريبه إلى الإساءة الى العلاقات الديبلوماسية.

ثانيًا: أبلغنا عن إمكانيات العمل [التخريب] فى قناة السويس.

ثالثًا: استمع إلينا كل يوم فى الساعة السابعة على موجة G.

هذه البرقية المشفرة أرسلتها المخابرات الإسرائيلية إلى شبكة تجسس إسرائيلية تم زرعها فى مصر منذ عدة أشهر قبل تفعيلها فى يوليه عام ١٩٥٤. كانت مهمة الشبكة فى الأصل، هى خدمة الطابور الخامس خلال الحرب التى ستنشب، فيما بعد. سبق البرقية تعليمات شفهية من الكولونيل بنيامين جيفيى، رئيس جهاز

obeikandl.com

المخابرات العسكرية الإسرائيلية لضابط تجسس متوجه إلى القاهرة للانضمام الى الشبكة. هذه التعليمات كانت كما يلى:

[هدفنا] هو كسر ثقة الغرب فى النظام [المصرى] القائم... العمليات يجب أن تنتج عنها اعتقالات ومظاهرات ومطالبات بالانتقام. الفاعل الإسرائيلى يجب أن يكون مغطى بالكامل، بينما يتم توجيه الانتباه إلى أى فاعل محتمل آخر. الغاية هى منع مساعدات اقتصادية وعسكرية من الغرب الى مصر. اختيار الأهداف المحددة التى سيتم تخريبها، يجب أن يترك للرجال الموجودين فى الموقع، والذين سيصبح عليهم تقييم العواقب الممكنة لكل عملية... فيما يتعلق بخلق الاضطراب والفوضى العامة. (١٣)

قامت الشبكة بتنفيذ تلك الأوامر، فى الفترة من ٢ إلى ٢٧ يوليه عام ١٩٥٤، وهى الشبكة التى ضمنت عشرة يهود مصريين تحت قيادة عملاء إسرائيليين. كانت المفاوضات بين القاهرة ولندن فى أوجهها من أجل الجلاء عن منطقة القناة، وبين القاهرة وواشنطن من أجل الحصول على إمدادات عسكرية، ومساعدات أخرى، ذات صلة بتحالف محتمل مصرى أمريكى. تم تفجير المراكز الثقافية، والإعلامية البريطانية والأمريكية، ودور عرض سينمائية تملكها بريطانيا، وأيضا مبان عامة مصرية (مثل مكاتب البريد) فى القاهرة والإسكندرية. تم توجيه الشكوك إلى الإخوان المسلمين، خصوم نظام عبد الناصر. ولكن تم أخيرًا اكتشاف الشبكة الإسرائيلية، وتم تفكيكها فى ٢٧ يوليه، عندما تم القبض على أحد أعضائها بعد أن انفجرت القنبلة فى جيبه فى الإسكندرية.

فى نفس هذا التاريخ، تم إبلاغ شاريت، الذى لم يكن لديه أدنى فكرة عن الشبكة، بالأحداث، وبدأ يجمع أدلة حول مسئوليات وزارة الدفاع والمسئولين العسكريين. ورغم ذلك لم يفعل أى شىء أكثر من هذا، وحتى ٥ أكتوبر عندما أعلنت القاهرة رسميًا، عن المحاكمة الوشيكة للمخربين الذين تم إلقاء القبض عليهم. فى ذلك الوقت؛ قام شاريت بمساندة الحملة التى أطلقتها إسرائيل لتقديم

القضية، وكأنها مؤامرة يقوم بها النظام المصرى ضد اليهود. فى ١٣ ديسمبر، بعد يومين من بدء المحاكمة فى القاهرة، أدان رئيس الوزراء فى الكنيست، «المؤامرة... والمحاكمة المسرحية... ضد مجموعة من اليهود... ضحايا اتهامات مزورة»(*). وذهبت صحيفة «دافار»، المتحدثة باسم حزبه، إلى حد اتهام الحكومة المصرية بـ «انتهاك سياسة مستلهمة من النازية». وقام الإعلام الإسرائيلى والدولى بنشر قصص مرعبة عن انتزاع اعترافات من المتهمين تحت التعذيب. كان شاريت يعلم بأن كل ذلك لم يكن صحيحا. وكتب يقول فى يومياته فى ٢ يناير عام: ١٩٥٥ «فى الحقيقة، باستثناء اليومين الأولين لاعتقالهم، وبعد تعرضهم لبعض الضرب، كانت المعاملة التى تلقاها رجالنا محترمة وإنسانية تماما». على أن شاريت، فى العلن، بقى صامتًا، ولم ينضم إلى الكورس الضخم المناهض لعبد الناصر. وحتى أعضاء الحكومة، ورئيس الدولة، بالإضافة إلى الصحافة، لم يتم إبلاغهم رسميًا وحتى خلال شهر فبراير، عندما تفجرت الإشاعات فى كل ركن من أركان الشارع الإسرائيلى. ثم تكشفت القصة الحقيقية، وهى أن الدعاية الحكومية كانت مضللة، أولها إلى آخرها، وأن الشبكة الإرهابية تم، بالفعل، زرعها فى مصر من قبل الإسرائيليين(**)، والمؤامرة الوحيدة فى المسألة، كانت تلك التى قامت إدارة شاريت باختراعها ضد مصر.

مع انتهاء المحاكمة ـ حكم على اثنين من المتهمين بالإعدام ونفذ الحكم، وحكم على ثمانية بالسجن لمدد طويلة، بينما تمكن ثلاثة من الإسرائيليين الذين قادوا العملية من الهرب من مصر، و انتحر القائد الرابع، وعلم رئيس الوزراء وقائع مهمة أخرى. أما السؤال الفنى عمن قام بالفعل بإعطاء أمر تفعيل الشبكة فى تاريخ محدد، لم يتم الكشف عنه، إلا بعد ست سنوات، عندما قامت لجنة رابعة أو خامسة بتبرئة لافون من تلك المسئولية، وأقرت بأن ديان، وبيريز،

(*) انظر الملحق رقم ٤.

(**) احتفلت إسرائيل منذ سنوات قليلة بمرور خمسين عامًا على «عملية لافون»، وبالطبع على رأس المحتفلين والمحتفل بهم كان كل من الإرهابى، قديمًا وحديثًا شمعون بيريز، وآرييل شارون. المترجمة.

وجيفلى وآخرين، أقل شأنًا، مساعدى «أمن» قاموا بتزوير الوثائق، وتحريف الشهادات من أجل إدانة وزير الدفاع. فى الفترة التى امتدت عامى ١٩٥٤ـ ١٩٥٥، توقع شاريت نتائج تلك اللجنة، معتبراً أن القيادة فى المؤسسة الأمنية بالكامل كانت مذنبة فى القضية. بالنسبة له، كان من أعطى الأمر مسألة ثانوية مقابل إدانة عقيدة، وسياسات الإرهاب الإسرائيلى. لذلك، وبينما لم يشك فى ذنب عصابة ديان ـ بيريز ـ جيفلى، إلا أن، بالنسبة لشاريت، كانت مسئولية لافون السياسية أيضا مؤكدة.

«[البعض] يسألنى فيما إذا كنت مقتنعا بأنه «هو الذى أعطى الأمر؟»... ولكن دعنا نزعم أن جيفلى تصرف بدون تعليمات... ألا تقع المسئولية المعنوية، رغم ذلك على لافون الذى دعا دوما إلى إجراء عمليات مجنونة، وعلَّم القيادة العسكرية الدرس الشيطانى حول كيف يضرم النار فى الشرق الأوسط؟ وكيف يسبب انقساما ؟ ويسبب مواجهات دموية؟ ويخرب أهدافًا وممتلكات الدول الكبرى [وتنفيذ] عمليات اليأس والانتحار». (١٠ يناير ١٩٥٥، ٦٣٩)

عند هذه النقطة، كان من الممكن أن يغيِّر شاريت تاريخ الشرق الأوسط. إذا تحدث بصراحة وبمباشرة إلى الرأى العام، الذى كان يشعر باضطراب عميق نتيجة للأحداث فى مصر، والاعتقالات، والمحاكمة والحكم بالإعدام، والإشاعات المتناقضة، ومناخ المؤامرات الذى يحيط بـ «القضية». كان يمكنه بتمزيق قناع السرية، وبإدانة هؤلاء الذين كانوا مسئولين، وبالكشف عن قناعته الحقيقية تجاه عقائد وتوجهات إسرائيل الإرهابية، وبتقديم اقتراح بديل، كان من الممكن أن يخلق لنفسه الظروف التى يتمكن من خلالها استخدام سلطاته الرسمية من أجل القيام بعملية تطهير جذرية فى المؤسسة الأمنية. تأثير مثل هذا العمل كان من الممكن أن يكون كبيرا، ليس فى إسرائيل نفسها فحسب ولكن، أيضًا، فى العالم العربى، خاصة فى مصر. كان من الممكن أن يؤدى سقوط لافون من ناحية، أو

سقوط العصابة الموالية لبن جوريون، والتى يرأسها ديان وبيريز، من ناحية أخرى، إلى منع بن جوريون من العودة الى السلطة، وعلى المدى الطويل، منع حرب سيناء ـ السويس. كان من الممكن أن تأخذ الأحداث منذ ذلك الوقت منحى مختلفًا. (١٤)

لكن، كما حدث، فإن رئيس الوزراء لم يملك الشجاعة ولا الشخصية المطلوبة لمثل هذا العمل. بالإضافة الى أنه كان دائما يخاف من أن تدفع قناعاته «المعتدلة» النشطاء فى الصهيونية العدوانية، إلى اتهامه بالانهزامية. لذلك، تخفى وراء مختلف المزاعم التى تهدف إلى تبرير سلبيته حتى لنفسه، بينما فى قرارة نفسه كان يدرك أن إذعانه الموضوعى لقوانين اللعبة التى فرضها أعداؤه، سوف يفجِّر، فى النهاية، مستقبله هو السياسى. وفى جدال معذب، أكد بأن الاعتراف العلنى بالأحداث سوف يؤذى الأشخاص الذين يحاكمون فى القاهرة؛ أو قد يؤذى صورة إسرائيل فى العالم؛ أو يؤدى إلى انقسام داخل حزب ماباى، حيث يتولى كل من لافون وبن جوريون وهو نفسه الزعامة، مما يتسبب فى أن يفقد ماباى الأغلبية فى الانتخابات التالية. لذلك، وبالضرورة، وجد نفسه، فى النهاية متورطا فى المؤامرات التى قامت الأجنحة المعارضة فى الحكومة، والجيش، والحزب، بحياكتها حوله. ومع حلول منتصف شهر فبراير، لم يكن أمامه خيار آخر إلا الاستسلام لتهديد الصامت الذى وجهه له رجال بن جوريون، ودعا الرجل العجوز إلى العودة مرة أخرى، إلى الحكومة، كوزير دفاع، بدلا من لافون.

مع حلول يناير عام ١٩٥٥، كان شاريت مدركًا تمامًا بأن «القضية» استغلها من ناحية لافون وأصدقاؤه، ومن ناحية ثانية أنصار بن جوريون، وجماعات متطرفة موالية للمؤسسة العسكرية مثل أحدوت هافودا (١٥) من أجل الكشف عن الصراع الدائر بين خط «النشطاء»، وسياسات رئيس الوزراء «المعتدلة». كما تم إبلاغه بأن ديان كان يحاول تنظيم انقلاب عسكرى وأن بن جوريون أكد مساندته له. آخرون عند مفاتحتهم (خاصة من بين الشباب العامل فى حزب ماباى) رفضوا

فكرة تغيير القيادة من خلال العنف.[١٦] أراد ديان تجنب، بأى ثمن، أن تفضحه لجنة التحقيق التى شكلها شاريت، على أساس أنه أحد المسئولين عن «القضية». ومن ناحية أخرى، هدد لافون بأن ينتحر إن أدانته اللجنة باعطاء الأمر.

«رسم تيدى [كوليك] صورة مخيفة عن العلاقات على رأس المؤسسة الأمنية. كان وزير الدفاع معزولا تماما، فلم يتحدث إليه أى من مساعديه. وخلال التحقيق، تآمر هؤلاء المساعدين [على سبيل المثال، بيريز وديان وعدد من كبار المسئولين وضباط فى الجيش] من أجل تشويه اسمه، وإيقاعه فى الشرك. ألقى القبض على الرجل الذى جاء من الخارج، [قائد الوحدة فى مصر افراهام زايدنبرج، المعروف أيضا باسم «بول فرانك»، أو «فلاد» أو «الرجل الثالث»]، الذى هرب من مصر... وأعطوه التعليمات بالتفصيل، كيف يرد على الأسئلة، بما فى ذلك كيف يكذب على المحققين، والتنسيق بين الشهادات المختلفة بحيث يغلق المصيدة على لافون. تيدى على قناعة بأن لافون يجب أن يذهب فورا. كما يجب طرد جيفلى، أيضًا، أما ديان، فلا يجب إيذاءه فى الوقت الحالى». (٩ يناير ١٩٥٤، ٦٣٧).

«لم أتصور، أبدًا أننا نستطيع الوصول إلى هذه الحالة البشعة من العلاقات، اطلاق غريزة الكراهية والانتقام، والخداع المتبادل عند رأس وزارتنا، التى تعتبر أكثر الوزارات روعة [وزارة الدفاع].

«ظللت أسيرًا فى دائرة مثل المجنون، يتملكنى الرعب، وأشعر بالضياع، عاجز تماما... ماذا يجب علىَّ أن أفعل؟ ماذا يجب أن أفعل؟» (١٠ يناير ١٩٥٤، ٦٣٩).

«إيسر [هاريل]، رئيس الشين بيت، يشعر بألم حاد، لأن «القضية» قادتها المخابرات العسكرية، بدون تنسيق مع منظمته. قص علىَ

قصصًا يندى لها الجبين عن محادثة بادر بها جيفلى معه، حيث اقترح عليه خطف مصريين ليس من قطاع غزة فحسسب ولكن أيضًا من قبرص وأوروبا. كما اقترح خطة مجنونة لتفجير سفارة مصر فى عمان، فى حالة قيام محكمة القاهرة بالحكم بالإعدام». (١٤ يناير ١٩٥٥، ٦٥٤).

رسم شاريت لأهارون باركيت، سكرتير عام الماباى فى ذلك الوقت، الصور التالية عن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية:

«كان ديان مستعدا لخطف طائرات وضباط [عرب] من القطارات، ولكنه صدم عندما قدم له لافون اقتراح قطاع غزة. ماكليف [الذى سبق ديان فى منصب قائد القوات المسلحة] طالب بحرية التصرف لاغتيال الشيشكلى، ولكنه شعر باضطراب عندما وجه إليه لافون أمرًا مجنونًا يخص منطقة نزع السلاح السورية». (٢٥ يناير ١٩٥٥، ٦٨٢)

«[لافون] هو الذى ألهم وغذى التوجه المغامر فى الجيش، ونشر العقيدة بأن ليس الدول العربية، ولكن القوى الغربية هى العدو، وأن الوسيلة الوحيدة لتحويلها دون تنفيذ مؤامراتها هو طريق العمل المباشر، الذى سوف يرهبهم». (٢٦ يناير ١٩٥٥، ٦٨٥)

يشترك بيريز فى نفس الإيديولوجية: فهو يريد أن يخيف الغرب، من أجل مساندة أهداف إسرائيل.

* * *